تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية في الجزائر

Assessing the Phenomenon of Traditional Banks Becoming Islamic Banks in Algeria

بوقطاية سلمى
جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر
Tajeddine_selma@yahoo.com

د. مازري عبد الحفيظ
جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر
Mazeriabdelhafid@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2018/04/18 تاريخ القبول: 2018/07/13

الملخص:
قامت الحكومة الجزائرية سنة 2017 بإصدار قرار كان من شأنه تشجيع نشاط القطاع المصرفي الإسلامي في الجزائر من خلال إصدار قانون يسمح للبنوك العمومية الجزائرية بتقديم منتجات تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية. إلا أن العديد من المختصين قد أرجعوا السبب إلى وراء إصدار هذا القرار إلى الحاجة الماسة للحكومة الجزائرية إلى سيولة أكبر من أجل تمويل العجز الذي تسببت فيه أزمة انهيار أسعار البترول. لذلك قمنا من خلال هذه الدراسة بالبحث عن الدوافع الأساسية التي أدت بالحكومة الجزائرية إلى اتخاذ مثل هذا القرار مع التعقيب على الجوانب النظرية الخاصة بالبنوك الإسلامية وظاهرة تحولها من تقليدية إلى إسلامية.

الكلمات المفتاحية: صيرفة إسلامية، بنوك تقليدية، مالية إسلامية، تحول البنوك، الجزائر.

Abstract:
In 2017, the Algerian government issued a decree that would have encouraged the activity of the Islamic banking sector in Algeria by issuing a law authorizing Algerian public banks to provide products that comply with the principles of Islamic law. However, many experts attributed the reason behind the decision to the urgent need for the Algerian government to be more liquid to finance the deficit caused by the collapse of oil prices. Therefore, we examined the key drivers that led the Algerian government to make such a decision, while commenting on the theoretical aspects of the Islamic banks and the phenomenon of their transformation from traditional to Islamic.

***Key Words*:** Islamic banks, conventional banks, transformation of traditional banks, islamic finance, Algeria.
JEL Classification : G21, O40 .

* مرسل المقال: بوقطاية سلمى (tajeddine_selma@yahoo.com).

المقدمة:

تتابعت الأزمات التي ضربت العالم المالي لتُظهر هشاشة النظام البنكي التقليدي فزاد الاهتمام بمحاولة إصلاحه من خلال البحث عن حلول أكثر ضمانا لتحقيق استقرار في النمو الاقتصادي. لذلك توجهت أنظار الخبراء الماليين والاقتصاديين إلى البنوك الإسلامية بعد أن أظهرت أسلوبها المتميز في التصدي للصدمات.

وبهذا فرضت البنوك الإسلامية نفسها من خلال انتشارها على نطاق واسع في العالم المالي الشرقي والغربي، وأثبتت مكانتها من خلال تحقيق عوائد أفضل من نظيرتها التقليدية. هكذا انتقل الاهتمام من إنشاء بنوك إسلامية جديدة إلى قيام العديد من البنوك والمؤسسات المالية التقليدية بالانتقال من النظام التقليدي وتحولها بالكامل إلى بنوك إسلامية تعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية. وفي الجزائر، دعت الضرورة إلى خوض تجربة البنوك الإسلامية، من خلال إصدار قوانين تقضي بالسماح للبنوك التقليدية العمومية بالتحول إلى العمل وفق الشريعة الإسلامية. ومن هنا يمكن لنا طرح الإشكال التالي: **ما هي الدوافع التي أدت بالحكومة الجزائرية إلى اتخاذ قرار التحول من العمل البنكي التقليدي إلى العمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية؟**

1. نشأة وتطور البنوك الإسلامية:

1.1. ظهور البنوك الإسلامية:

بالرغم من كون مفهوم البنوك الإسلامية مفهوما حديثا إلا أن ظهورها يعود إلى العصور القديمة من التاريخ، فتم استخدام تقنيات المالية الإسلامية من طرف العديد من التجار منذ قرون في الدول الإسلامية، والتي ظهرت بظهور الإسلام، إلا أن هذه الممارسات لم تكن سوى ممارسات عرفية ولم تؤطر من طرف القانون. ثم ظهرت أول المحاولات الرسمية من طرف الاقتصاديين والمصرفيين لاستخدام هذه التقنيات سنة 1940 في ماليزيان باكستان ثم في مصر. ففي ماليزيا، تأسست أول مؤسسة مصرفية تعمل على توفير مدخرات الأشخاص لأغراض الحج سنة 1963 (عبد المنعم، 2016). وتم في نفس السنة إنشاء بنك ادخار محلي من طرف رئيس الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية السابق "أحمد النجار" في مصر، والذي كان يوجه الأموال التي يجنيها إلى تمويل القطاع الزراعي. في سنة 1972، قامت الحكومة المصرية بتأميم البنك وأصبح يأخذ اسم "بنك ناصر الاجتماعي" الذي اهتم بالخدمات الاجتماعية مثل جمع وصرف الزكاة وتقديم القروض الحسنة.

2.1. انتشار البنوك الإسلامية في الدول الإسلامية:

في سنوات السبعينيات، وبعد الارتفاع القوي الذي عرفته أسعار البترول، بدأ النظام المالي الإسلامي بالتطور الفعلي، فتراكم الأموال المودعة في دول الخليج عملت على خلق مؤسسات تدير تلك الودائع وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وكانت أولاها "بنك دبي الإسلامي" سنة 1975، ثم في الكويت "بنك التمويل الكويتي" سنة 1977، البحرين "بنك البحرين الإسلامي" سنة 1979، قطر "بنك قطر الإسلامي" سنة 1982، ثم ظهرت مجموعات أخرى

في المملكة العربية السعودية "مجموعة الراجحي"، سنة 1984، تلتها "مجموعة البركة. سنة 1990 قامت البنوك التقليدية بفتح نوافذ خاصة سميت بـ «النوافذ الإسلامية» تقدم من خلالها خدمات مصرفية إسلامية، من بين هذه البنوك نجد "المؤسسة العربية المصرفية" و "بنك الخليج الدولي" في البحرين.

3.1. انتشار البنوك الإسلامية في دول الغرب:

أما في العالم الغربي فقد كان "دار المال الإسلامي" أول بنك إسلامي تم إنشاؤه في مدينة جنوا سنة 1982، تم بعدها فتح فرع له في باهاماس، تضمن "مجلسا للشريعة" يتم من خلاله ضمان مطابقة أعمال المؤسسة ضمن أحكام الشريعة الإسلامية، وسرعان ما انتشرت فروع "دار المال الإسلامي" في العديد من الدول.

سنة 2001 حصلت سلسلة من الأحداث غيرت مجرى الأمور بالنسبة للبنوك الإسلامية؛ فبعد وقوع حادثة 11 سبتمبر توافد المودعون الخليجيون على تحويل أموالهم إلى مواطنهم خوفا من تجميدها، وتزامنت حركات تحويل الأموال مع ارتفاع أسعار البترول وارتفاع في كميات إنتاجه، حيث عملت على تراكم كتلة السيولة التي أدت في النهاية إلى توافد المودعين على البنوك الإسلامية، فارتفع معدل نمو السوق المقاس بحجم المعاملات بين 10% و15%.

منذ ذلك الحين عملت البنوك الإسلامية على تطوير خدماتها سواء تلك الموجهة للأفراد أو المؤسسات، وتوسيع شبكة توزيعها على المستوى المحلي والعالمي، فكانت أول خطوة قامت بها البنوك الغربية هي إنشاء فروع لبنوكها على أراضي الدول المسلمة، وخاصة في دول الخليج، ثم تلتها خطوة إنشاء بنوك إسلامية على أراضي دول غربية، كان أولها "بنك البحرين الإسلامي" الذي تم إنشاؤه في المملكة المتحدة سنة 2004، تم تخصيص كل خدماته للتمويل الإسلامي، ثم "The Europeen Islamic Investment Bank" سنة 2005، ثم تلتها العديد من البنوك، لتصبح المملكة المتحدة قطبا غربيا في صناعة المالية الإسلامية. كما قامت الدول التي تحتوي على عدد كبير من المسلمين بنفس التجربة كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا (Causse-Broquet, 2012).

والمنحنى البياني التالي يوضح معدل نمو الصيرفة الإسلامية في العالم بين 2010 و2014:

الشكل 1: معدل نمو الصيرفة الإسلامية في العالم بين 2010 و2014

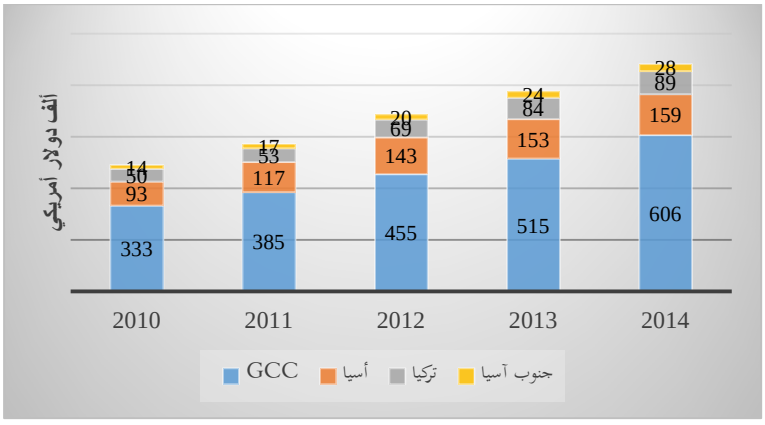

Source: World Islamic Banking Competitiveness Report 2016, page 10.

يظهر لنا الشكل 1 سرعة نمو الأصول المصرفية الإسلامية بين 2010 و2014، وخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي (GCC)، حيث بلغت نسبة النمو 16% بالرغم من التقلبات السياسية والاقتصادية التي شهدتها هذه الدول في الفترة الأخيرة.

2. طبيعة عمل البنوك الإسلامية:

يتمثل دور البنوك الإسلامية (شأنها شأن البنوك التقليدية) في عمليات الوساطة المالية المتمثلة في تجميع المدخرات وتوجيهها للاستثمارات، فهي المؤسسات التي يرخص لها بممارسة الأعمال المصرفية، التجارية والاستثمارية لصالح العملاء مقابل عمولات. وعلى غرار البنوك التقليدية، يقوم البنك الإسلامي على ركائز تهدف إلى تحقيق مصالح العامة إضافة إلى المصالح الخاصة، وتتمثل هذه الركائز في (خلف، 2006):

- تجميع مدخرات وودائع العملاء دون أخذ فوائد عليها، وتوجيهها إلى المجالات التي تخدم المصلحة الاقتصادية والاجتماعية؛
- الالتزام بقاعدة الحلال والحرام عند قيامها بجميع نشاطاتها، فلا يستقبل المال الحرام ولا يستخدمها فيما هو حرام؛
- العمل بمبدأ توزيع العوائد والمخاطر، وتقاسم الأرباح والخسائر بين جميع الأطراف؛
- وضع حق للمحتاجين من أموال القادرين من خلال فريضة الزكاة.

1.2 مصادر أموال البنوك الإسلامية:

كما في البنوك التقليدية، تعد الودائع بشتى أنواعها المصدر الرئيسي للأموال بالنسبة للبنوك الإسلامية، إلا أن الاختلاف بينهما يكمن في درجة المخاطرة وقيمة العوائد.

أ. المصادر الداخلية (حقوق الملكية):

وهي المصادر التي تأتي من أصحاب البنك والمالكين له أي أصحاب الأسهم، وتتكون المصادر الذاتية للبنوك الإسلامية من (خلف، 2006):

- رأس المال المتحصل عليه من المساهمين في البنك (رأس المال المدفوع)؛
- الاحتياطات بشتى أنواعها، والتي يتم الاحتفاظ بها من الأرباح المحققة من طرف البنك؛
- الأرباح المحتجزة التي تم الاحتفاظ بها لإعادة استخدامها من أجل دعم المركز المالي للبنك وتقويته.

ب. المصادر الخارجية (الودائع):

وهي الموارد التي تأتي من أموال الغير، ونجد فيها:

- الحسابات الجارية؛
- الحسابات الادخارية؛
- حسابات الاستثمار.

2.2. استخدامات أموال البنوك الإسلامية:

هناك عدة أوجه لاستخدامات الأموال لدى البنوك الإسلامية:

أ. طرق التمويل على أساس تقاسم الأرباح والخسائر:

أ.1. عقد المضاربة:

تتمثل المضاربة في عملية استثمارية تقوم على اتفاق بين طرفين هما المضارب أو العامل (المستثمر) ورب المال (البنك). في حالة نجاح المشروع وتحقيق أرباح، يتقاسم الطرفان الربح حسب الشروط المتفق عليها في العقد. أما في حالة الخسارة، فيتحملها رب المال وحده ما لم تكن الخسارة بسبب إهمال من المضارب أو إخلال بشروط العقد (Causse-Broquet, 2012). ويوجد نوعان من عقود المضاربة (المكاوي، 2009):

- عقد المضاربة المطلق: يترك البنك الإسلامي للعميل حرية التعامل في النشاط الذي يريده ووفقا لإدارته؛
- عقد المضاربة المقيد: يضع البنك قيودا على حركة العميل سواء كانت متعلقة بنوع النشاط الممارس أو المكان أو الزمان. والشكل التالي يوضح مراحل سير عملية المضاربة:

الشكل 2: مراحل سير عملية المضاربة في البنوك الإسلامية

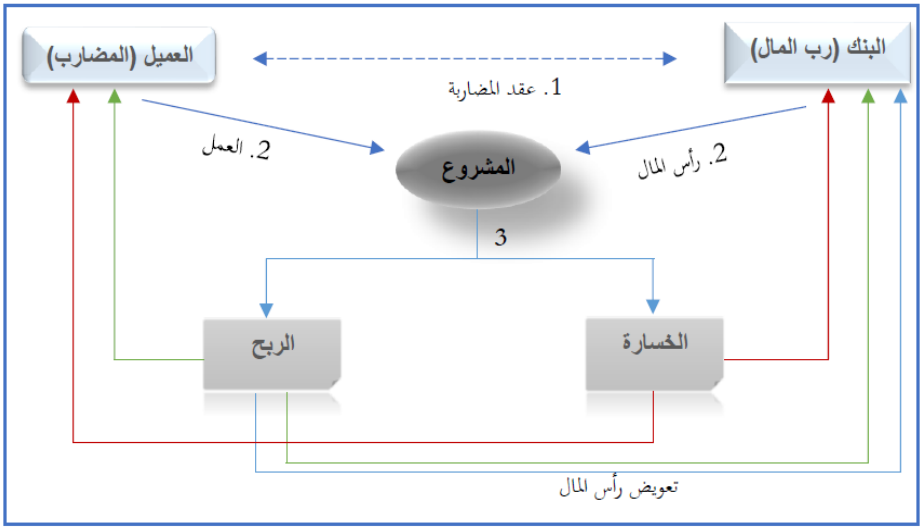

Source : Causse-Broquet. G, **« La finance islamique »,** 2ème édition, RB édition, Paris, 2012, page 51.

- يريد عميل البنك إسلامي تنفيذ مشروع ما، يتوجه إلى البنك ليطلب منه رأس المال اللازم لتنفيذ المشروع. بعد الاتفاق على جميع الشروط (المشروع المقترح، مبلغ رأس المال، مدة العقد، كيفية تقاسم الأرباح والخسائر) يوقع الطرفان على عقد المضاربة، يكون فيه البنك رب المال والعميل المضارب؛
- يفور حصول المضارب على المبلغ المطلوب (رأس المال) يتم المباشرة في تنفيذ المشروع، بحيث يكون المضارب مسؤولاً عن حسن سير المشروع دون تدخل من البنك؛

- يتم تقسيم الأرباح حسب الشروط المتفق عليها في العقد، أما الخسارة، فيتحملها البنك كاملة (إلا إذا كانت ناتجة عن سوء تسيير المشروع من طرف المضارب).

أ.2. عقد المشاركة:

المشاركة عبارة عن عقد بين البنك الإسلامي والعميل، يتم من خلاله إنشاء مشروع جديد أو تطوير مشروع قائم، شراء عقار أو منقول، تمويل رأس المال العامل من خلال مساهمة الطرفين في التمويل سواء بنسب متساوية أو متفاوتة، على أساس دائم أو متناقص. فإذا ساهم الطرفان بنفس النسب فتسمى المشاركة بالمفاوضة، ويتم تقاسم الأرباح والخسائر بنفس النسب (المشاركة في المغنم والمغرم)، وهنا يكون الطرفان شريكان في تسيير المشروع، أما إذا تفاوتت النسب، فتسمى مشاركة العنان، وتقسيم الأرباح والخسائر يكون وفقا لنصيب المشارك في رأس المال. والشكل التالي يوضح كيفية سير العملية:

الشكل 3: مراحل سير عملية المشاركة في البنوك الإسلامية

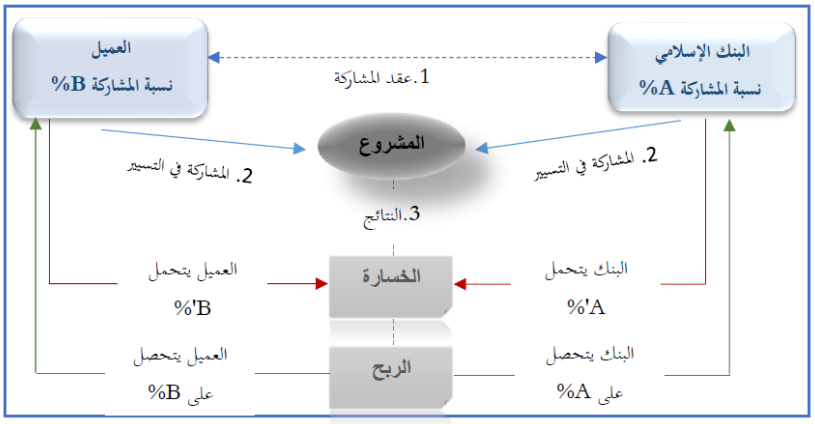

Source : Causse-Broquet. G, idem, p 55.

- يقوم البنك الإسلامي والعميل (المقاول أو المستثمر) بإنشاء مشروع في إطار عقد المشاركة، ويساهم كل واحد منهم بنسبة معينة، ويتقف الطرفان على جميع الشروط؛
- يتم تسيير المشروع من قبل كلا الطرفين، أو يمكن لأحدهما توكيل طرف ثالث يقوم بعملية التسيير بداله؛
- يتم تقسيم الأرباح والخسائر حسب نسبة رأس المال التي قام كل طرف بالمشاركة بها.

ب. طرق التمويل على أساس العائد الثابت:

ب.1. عقد المرابحة:

يقوم من خلالها البنك ببيع نوع محدد من الموجودات لعميله بسعر التكلفة مضاف إليه هامش ربح متفق عليه. يستخدم هذا النوع من العقود من أجل تمويل المواد الخام، الآلات وتمويل التجارة قصيرة الأجل. ويمكن شرح عملية الرابحة من خلال الشكل التالي:

الشكل 4: مراحل سير عملية المرابحة في البنوك الإسلامية

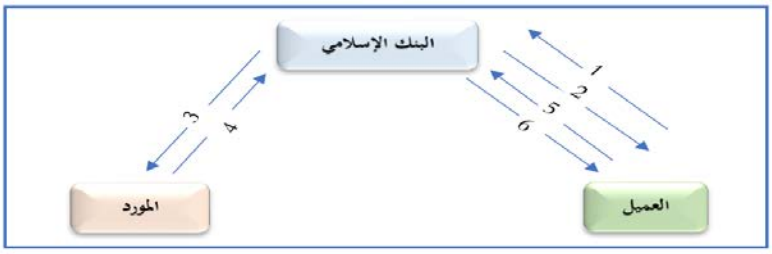

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مصادر متعددة.

- يتقدم العميل إلى البنك بطلب تمويل لتمويل ما يريد العميل شراءه، مع وضع مواصفات السلعة المراد تمويلها، من حيث السعر، النوع،.. ؛
- يقوم البنك بدراسة مدى جدوى المشروع ثم إعلام العميل بمقدار الربح الذي سيأخذه البنك زيادة على سعر التكلفة وبعد موافقة الطرفين يتم التوقيع على عقد المرابحة؛
- يقوم البنك بشراء السلعة من طرف المورد؛
- تحويل البضاعة باسم البنك؛
- يدفع العميل قيمة البضاعة زائد التكلفة بعد فحص السلعة)؛
- تحويل البضاعة باسم العميل.

ب.2. عقد السلم:

وعقد السلم عبارة عن اتفاق بين البنك الإسلامي والعميل لشراء سلعة ما، يتم تحديد كمية، نوعية وسعر السلعة يوم إبرام العقد إضافة إلى تاريخ التسليم. يقوم البنك بدفع سعر السلعة بصفته المشتري، ويستلمها في تاريخ مستقبلي، وفور حصوله عليها يوردها للعميل ويقوم هذا الأخير بدفع قيمة السلعة، وبالتالي يتضح لنا أن عقد السّلم هو عكس عقد البيع لأجل، ففي السلم يتم تعجيل الدفع وتأجيل التسليم، على عكس البيع لأجل الذي يعّجل فيه التسليم ويؤجل الدفع (ناصر، 2002).

ويمكن توضيح ذلك بالشكل التالي:

الشكل 5: مراحل سير عملية السلم في البنوك الإسلامية

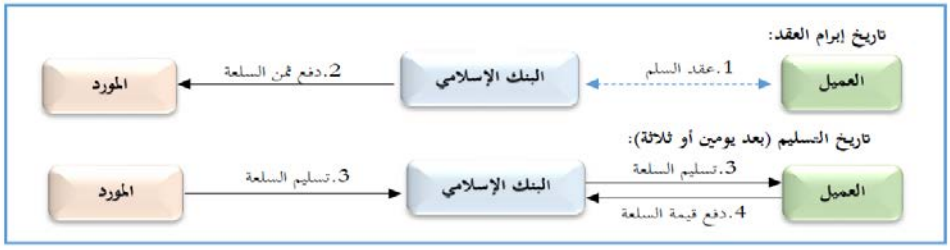

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مصادر متعددة.

ب.3. عقد الاستصناع:

عبارة عن عقد بين البنك الإسلامي والعميل، يتم من خلاله الاتفاق على أصل لم يتم صنعه بعد، ويتم ذلك وفقا لمواصفات المشتري (العميل)، أما تاريخ التسليم والسعر فيتم تحديده مسبقا.

الشكل6 : مراحل سير عملية الاستصناع في البنوك الإسلامية

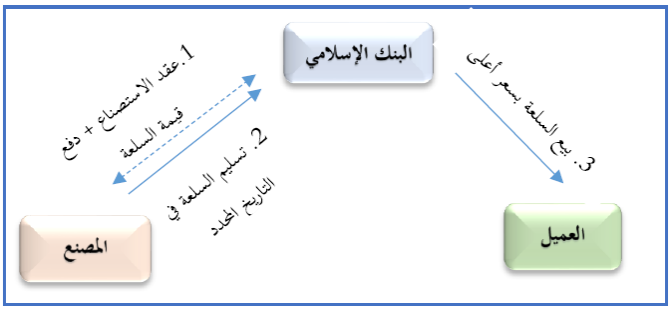

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مصادر متعددة.

- يقوم البنك بإبرام عقد استصناع مع المصنع (البائع)، يتم من خلاله تحديد طلبية البنك من حيث كمية ونوعية السلعة المراد صنعها، ثم يقوم البنك بدفع قيمة السلعة مسبقا بالكامل أو بالتدريج مقابل التزام المصنع بتسليم الطلبية في الموعد المحدد في العقد؛
- عند حلول المتفق علية، يستلم البنك (المشتري) طلبيته من السلع التي يريد المتاجرة بها؛
- يقوم البنك (الذي يتحول إلى بائع) ببيع السلع التي تحصل عليها، ويمكن أن يكون ذلك وفقا لحالتين:

- يتسلم البنك السلع أو المشاريع من المصنع في الأجل المحدد ثم يقوم ببيعها فورا بسعر حالي أو آجل بالثمن الذي يريده؛
- يوكل طرفا آخر ببيعه ويمكن أن يكون المصنّع نفسه ببيع تلك السلعة نيابة عنه (الفوزان).

ب.4. عقد الإجارة:

عقد الإجارة عبارة عن عقد تأجير لعقار أو منقول في المدى المتوسط والطويل، يتدخل في هذا العقد ثلاثة أطراف: البنك الإسلامي، العميل وصاحب العقار أو المنقول. وتتم العملية حسب الخطوات التالية

الشكل 7: مراحل سير عملية الإجارة في البنوك الإسلامية

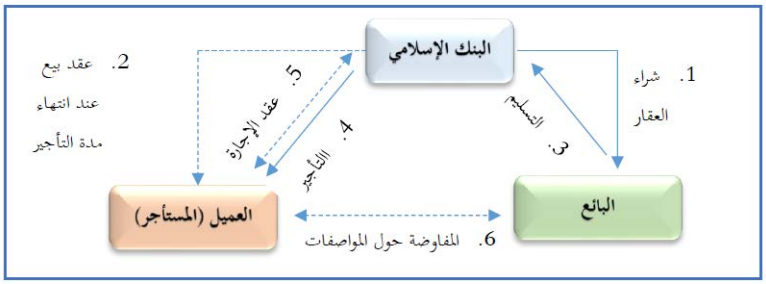

Source : Causse-Broquet. G, op.cit, page 67.

- يقوم العميل الذي يريد استئجار العقار بإجراء مفاوضات مع البائع أو صاحب العقار حول خصائصه؛
- يتصل العميل بالبنك الإسلامي من أجل تحديد شروط العقد (عقد الإجارة)؛
- يقوم البنك بشراء العقار من البائع؛
- يقوم البائع بتسليم وثائق العقار ونقل الملكية إلى البنك؛
- عندما يصبح العقار ملكا للبنك يقوم هذا الأخير بتأجيره للعميل؛
- عند نهاية مدة العقد، يمكن أن يقوم العميل بشراء العقار أو إنهاء العقد.

2. استراتيجية تحول بنك تقليدي إلى بنك إسلامي:

1.3. تعريف تحول بنك تقليدي إلى بنك إسلامي:

يقصد بتحول بنك تقليدي إلى بنك إسلامي ترك البنك التقليدي للعمل بالمعاملات الفاسدة، والانتقال إلى العمل بالمعاملات الصالحة. أي إبدال المعاملات المخالفة للشريعة الإسلامية بما أحله الله من معاملات مصرفية. ويكون ذلك من خلال التخلي عن الخدمات التي تدرّ أرباحا ربوية وإدخال خدمات تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية. وهذا التحول يكون وفقا لتنظيمات وإجراءات شرعية، إدارية وقانونية.

ويوجد طريقتين يمكن من خلالهما تحول البنك التقليدي إلى بنك إسلامي هما التحول الجزئي أو الكلي:

أ. التحول الكلي:

يتمثل في تحول جميع فروع البنك إلى العمل وفق الشريعة الإسلامية، ويكون ذلك من خلال إعداد خطة للتحول وإعلان تاريخ لإلغاء الخدمات التقليدية، ويطبق التحويل على جميع فروع البنك في آن واحد. ولا يعتبر بنكا جديدا ولا يخضع إلى إجراءات تأسيس مصرف جديد.

ب. التحول الجزئي:

يتم التحول الجزئي من خلال تحويل بعض الفروع التقليدية إلى فروع إسلامية أو استحداث خدمات وصيغ مصرفية تتماشى مع الأحكام الشريعة الإسلامية، وتقديمها إلى جانب الخدمات التقليدية، كما يمكن فتح نوافذ تقدم تلك الخدمات أو إنشاء بنك إسلامي جديد تابع لإدارة البنك التقليدي ولكن مستقل من حيث الخدمات المقدمة (الجريدان، 2014) وهذا ما يسمى بالنظام المزدوج.

2.3. أسباب تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية:

هناك العديد من الأسباب التي قد تدفع بالبنك التقليدي إلى التحول للعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية:

أ. القرار الصادر عن مجلس إدارة البنك:

قد يكون قرار عمل البنك الربوي للتحول إلى العمل وفق الشريعة الإسلامية صادرا عن متخذي القرار في البنك، ويمكن أن يكون ذلك لأحد الأسباب التالية:

– الرغبة في التوبة والابتعاد عن العمل بما لا يتوافق مع الشريعة الإسلامية، وخاصة الربا التي تعد كبيرة من الكبائر الواجب تركها والانتهاء عنها.

– المحافظة على العملاء الذين يرغبون في تنويع مجالات تعاملاتهم المصرفية، فيقدم البنك لهم خدمات المالية الإسلامية؛

– المنافسة في جذب العملاء الذين يفضلون المنتجات المصرفية الإسلامية.

ب. القرار الصادر عن جهات خارجية (خاصة):

– تأسيس شراكة بين البنك التقليدي والبنك الإسلامي من خلال شراء حصة من الأسهم، ثم تأثير البنك الإسلامي ومحاولة تغيير النظام الأساسي من خلال جمعية العامة؛

– تغير العمل بناء على طلب العملاء أو الشركات التي تتعامل مع البنك ورغبتهم في الحصول على تمويلات ذات صيغة إسلامية، وتدعيم طلبهم بشراء حصص من أسهم البنك حتى يتم التأثير على متخذي القرار.

ت. أسباب حكومية:

قد تقوم السلطات القانونية لدولة ما بإصدار قانون يقضي بتوقيف عمل البنوك بما يتعارض مع الشريعة الإسلامية وتحولها كلها إلى بنوك إسلامية، وبالتالي تكون عملية التحول إجبارية لا اختيارية، وهذا ما حدث في السودان، إيران وباكستان (الجريدان، 2014).

3.3. استراتيجية التحول:

يمكن تلخيص الخطوات التي يمر بها البنك التقليدي من أجل التحول إلى العمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية في النقاط التالية:

أ. إعداد خطة استراتيجية: يجب على البنك قبل الشروع في التحول، إعداد خطة استراتيجية يحدد فيها جميع المراحل التي سوف يمر بها قبل عملية التحول وبعده. يتم إعدادها من طرف خبير في النظام المالي الإسلامي، ومن بين الأمور يجب أن تتضمنها الخطة ما يلي:

– تسوية حقوق المساهمين المتكونة من الفرق بين الفوائد الدائنة والمدينة التي قبضها البنك قبل إصدار قرار التحول؛

– تسوية الودائع التي تلقاها البنك مقابل فوائد قبل إصدار قرار التحول، فعلى المصرف أن يخير المودعين في تاريخ التحويل بين إبقاء الودائع لكن دون دفع فوائد عليها، أو سحبها. وفي حال ما إذا رفض المودعون ذلك، يكون البنك مجبرا بحكم القانون على دفع فوائد على تلك الودائع حتى نهاية مدة العقد؛

– تسوية القروض التي منحها البنك مقابل فوائد قبل تاريخ التحول، وبما أن البنك لا يملك حق إجبار العميل على استرداد الدين قبل أجله، فإن للبنك هنا خياران واردان: فإما أن يعرض تسوية على العميل يسقط بها الدين وفوائده المتأخرة حتى تاريخ التسوية، وفيما إذا رفض العميل المدين اقتراح التسوية، فإن الدين يبقى بحكم القانون إلى غاية نهاية مدته، وتلك الفوائد التي يتلقاها البنك بقوم بدفعها كفوائد على الودائع التي رفض أصحابها سحبها؛

– استبدال الصيغ التمويل التقليدية بصيغ تمويل إسلامية وتدريب العاملين عليها؛

- إعداد جدول زمني للشروع في العمل ضمن المنهج الجديد.

بعد إعداد الخطة من طرف خبير في النظام المالي الإسلامي، يتم عرضها على مجلس الإدارة تمهيدا لعرضها على الجمعية العمومية غير العادية، وبعد الموافقة عليها يتم الشروع في تطبيق الخطة من طرف مجلس الإدارة تحت إشراف هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

ب. الشروع في تنفيذ الخطة:

ب 1. إتمام متطلبات عملية التحول: قبل الشروع في العمل لا بد من مراعاة بعض المتطلبات القانونية والشرعية اللازمة لعملية التحول:

✓ **المتطلبات القانونية:** ويقصد بها الإجراءات القانونية الواجب القيام بها حتى يتم التحول في إطار قانوني منظم. فيتم عقد اجتماع الجمعية العمومية للبنك بصفة غير عادية، يتم من خلاله مناقشة مسألة تحول البنك وتقديم الدلائل الشرعية لذلك، كما يتم مناقشة مستلزمات التحول من تعديلات أو تغييرات في عقد تأسيس المصرف ونظامه الأساسي. ثم يتم التصويت، وفي حالة الحصول على أغلبية الأصوات يتم الشروع في القيام بالتعديلات التالية في عقد التأسيس ونظامه الأساسي:

- يجب أن ينص عقد التأسيس صراحة بأن تكون جميع أعمال البنك ابتداء من تاريخ التحول، متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وعدم التعامل بما يتعارض معها؛
- تعديل اسم البنك وإعطائه اسمها دالا على طبيعة النشاطات الإسلامية؛
- الحصول على الموافقة من طرف البنك المركزي. (الهوامة، 2017)

✓ **المتطلبات الشرعية:** ويقصد بها الإجراءات الشرعية التي يتوجب على البنك القيام بها عند عملية التحول إلى بنك إسلامي. وينص القانون على ضرورة تكوين هيئة رقابة شرعية مكونة من ثلاثة أعضاء على الأقل من ذوي خبرة ودراية بأحكام الشريعة الإسلامية وفقه المعاملات وخبرة في مسائل الاقتصاد الإسلامي، وتكون قرارات وآراء هيئة الرقابة الشرعية ملزمة ونهائية للبنك (المجلس العام للبنوك و المؤسسات المالية الإسلامية، 2007).

ب 2. تدريب العاملين: تختلف الخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية عن تلك التي تقدمها البنوك التقليدية، وبالتالي لابد من تدريب العمال على الخدمات التي سوف يقومون ببيعها.

ت. الاستمرار وعدم التراجع: من البديهي أن التحول من النشاط التقليدي للبنك إلى العمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية لن يكون سهلا في البداية إلا أنه لابد من الاستمرار في العمل وعدم التراجع.

الشكل 8: مراحل تحول البنوك التقليدية للعمل وفق الشريعة الإسلامية

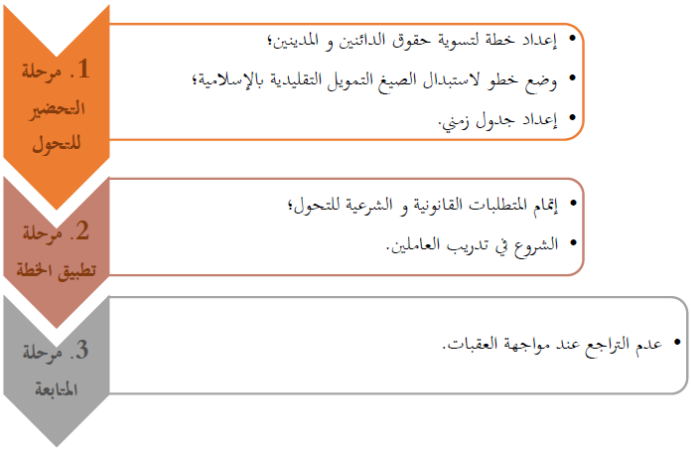

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مصادر متعددة.

3. ظاهرة تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية في الجزائر:

تحقيق هدف النمو الاقتصادي يتطلب الاهتمام بكل جوانب الاقتصاد، ويعد النظام البنكي ذو أهمية بالغة في تحقيق هذا الهدف، حيث تزايدت أهميته مع تطورات الاقتصاد المعاصر خاصة بعد ظهور العولمة. والجزائر تعتبر من بين الدول التي تزايد وتضاعف اهتمامها بإصلاح منظومتها البنكية في الآونة الأخيرة، وذلك بإجراء إصلاحات في سبيل تحسين أدائه وتطوير خدماته بما يتماشى مع تطورات العصر، من خلال توفير صيغ تمويلية مبتكرة أمام الزبائن. هذا ما تطلب استحداث بنوك إسلامية وطنية، والتي أصبحت ضرورة لا مفر منها من أجل استقطاب الموال غير الموظفة في السوق الوطنية أو المتداولة خارج الإطار الرسمي، التي يجد أصحابها حرجا في التعامل بالربا.

1.4. تجارب الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

أ. بنك البركة الجزائري:

تم إنشاء بنك البركة في الجزائر في 20 ماي 1991 وهو أول بنك إسلامي مشترك بين القطاع الخاص والعام على الأراضي الجزائرية. يقع مقره الرئيسي في الجزائر العاصمة وله فروع في العديد من الولايات (ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر– الواقع و الآفاق، 2006). أما على المستوى الدولي، فلمجموعة بنك البركة إنتشار جغرافي واسع في كل من تركيا، الأردن، مصر، تونس، السودان، البحرين، جنوب إفريقيا، لبنان، السعودية، سوريا، العراق، إندونيسيا وليبيا. ويبلغ مجمل عدد المكاتب والفروع المصرفية 700 فرع (بنك البركة، 2016).

يقدم بنك البركة الإسلامي مجموعة من الصيغ التمويلية التالية: المرابحة، السلم، الاستصناع، المشاركة، الإجارة، (الموقع الإلكتروني لبنك البركة، 2018).

حصل بنك البركة سنة 2016 على جائزة "أفضل بنك إسلامي" في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، البحرين، الجزائر، تونس ولبنان، وذلك في إطار الجوائز التي تمنحها مجلة "Global Finance" المتخصصة في مجال البنوك والتمويل لمؤسسات الصيرفة والتمويل العالمية (بنك البركة، 2016).

ب. بنك السلام:

تم اعتماد بنك السلام الشامل من قبل البنك المركزي في سبتمبر 2008، كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي. يقدم البنك خدمات مصرفية عصرية تتوافق مع مبادئ وقيم الشعب الجزائري بغية تلبية حاجاته، وفي إطار مبادئ الشريعة الإسلامية. يقوم بنك السلام الإسلامي في الجزائر بتمويل المشاريع الاستثمارية، وكافة احتياجات الاستغلال والاستهلاك. إضافة إلى ذلك، يضع البنك تحت تصرف زبائنه مجموعة من الخدمات التي تتوافق ومعايير الصيرفة المعاصرة: خدمة تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي، لخدمات المصرفية عن بعد " السلام مباشر" ، خدمة الإيميل سويفت " سويفتي "، طاقة الدفع الإلكترونية " آمنة " ...

3.1. تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية في الجزائر:

أدى انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى تراجع مداخيل الدولة من النقد الأجنبي ودخول الجزائر في أزمة مالية حادة، استلزمت من الحكومة أخذ إجراءات من أجل امتصاص الكتلة النقدية الكبيرة خارج المعاملات الرسمية والتي قدرت بـ 40 مليار دولار. يرجع المختصون الاقتصاديون السبب الرئيسي لعدم قبول أصحاب هذه الأموال على إيداعها في البنوك، رفض التعامل مع البنوك الربوية، لذلك بادرت الحكومة الجزائرية سنة 2017 من خلال مخطط عملها المصادق عليه من طرف البرلمان إلى إعادة بعث نشاط الصيرفة الإسلامية كبديل للمعاملات التقليدية بحجة تمويل العجز في الميزانية العمومية. من خلال فتح نوافذ مخصصة لذلك، إلى جانب الخدمات التقليدية الأخرى، أي أن هذا التحول يعتبر جزئيا. وبما أن البنوك العمومية في الجزائر تمثل 87% من مجموع التمويلات (13% للبنوك الخاصة) فإنها تمثل فرصة هامة في تفعيل الخدمات المصرفية الإسلامية واستعادة السيطرة على النقد الأجنبي والكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية، وتعزيز السيولة والاستثمارات عبر القنوات الرسمية.

وقد اعتبر المجلس الإسلامي الأعلى هذه الخطوة غاية في الأهمية وثمّن الإجراءات التي اتخذتها الدولة في هذا السياق، كما اعتبرها الحل المناسب للاستجابة لتطلعات المواطنين الذين لديهم حرج في التعامل مع البنوك الربوية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تهدف هذه الخطوة إلى ترقية الاستثمارات الوطنية الهادفة والمنتجة التي تعمل على دفع عجلة النمو الاقتصادي (الموقع الإلكتروني للإذاعة الجزائرية، 2017/12/27).

في المقابل، نجد بعض المعارضين لفكرة تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية في الجزائر بحجة أنها غير جاهزة لخوض هذه التجربة لعدم وجود إطار قانوني يحكمها ويؤطر عملها في الجزائر، فقانون النقد والقرض الذي يعتبر المرجع القانوني الخاص بالبنوك الجزائرية، يتضمن فراغا قانونيا يتمثل في غياب أية إشارة إلى الصيرفة الإسلامية، ومن المعلوم أن عمل البنوك الإسلامية يختلف عن عمل البنوك التقليدية من حيث. وقبل الشروع في تفعيل القرار لا بد أولا من وضع إطار قانوني خاص بالبنوك الإسلامية خاصة قانون الضرائب والمحاسبة المالية. وإجراء تعديلات على قانون القرض والنقد

يتطلب وقتا في حين أن بعض من تلك البنوك قد بدأت في طرح خدماتها على الزبائن. إضافة إلى أن تقديم خدمات تتوافق مع الشريعة الإسلامية سوف يعمل على هجرة الزبائن من البنوك التقليدية إلى البنوك الإسلامية وهذا ما سوف يؤثر سلبا على البنوك التقليدية.

وفي الأخير يمكن القول أنه بالرغم من كون هذه الخطوة إيجابية وقد تساهم في تحقيق أهدف الحكومة، إلا أنها لم تأت إلا كردة فعل لفشل السياسات الاقتصادية السابقة الهادفة إلى امتصاص السيولة المالية غير المتداولة، ولم تأت عن قناعة دينية هادفة إلى منع التعامل بالربا وغيرها من المعاملات التي تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، باعتبار الجزائر دولة إسلامية، أي أن قرار التحول كان مجرد قرار حكومي لا ديني.

الخاتمة:

بعد الأزمة العالمية التي عرفها العالم سنة 2008، والتي جاءت نتيجة لعدم عقلانية البنوك التقليدية في منح القروض، تحول الاهتمام من محاولة إصلاحه إلى ضرورة إيجاد البديل، فاتجهت الأنظار نحو البنوك الإسلامية خاصة بعد أن أظهرت قدرتها على الوقوف صامدة في وجه الأزمة المالية، وخروجها منها سالمة. فعمل الأداء المتميز للبنوك الإسلامية على جذب العملاء وأصحاب المشاريع، وبعد أن أثبتت هذه البنوك قدرتها على تلبية حاجات المجتمع من خلال تقديم صيغ تمويلية مناسبة لجميع شرائحه، سواء كانت الموجهة للاستثمار أو التمويل أو غيرها والتي تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي، تضاعف عدد البنوك الإسلامية ليتجاوز حدود العالم الإسلامي وينتقل إلى العالم الغربي. إلا أن الأمور لم تتوقف عند هذا الحد، بل راحت العديد من البنوك التقليدية لتقوم بالتحول من نظامها التقليدي إلى العمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.

وفي الجزائر، أدى الانخفاض المعتبر والمستمر في احتياطاتها من العملات الصعبة وأزمة السيولة التي تسبب فيها انهيار أسعار النفط، إلى ضرورة التفكير في استقطاب الأموال المتداولة في السوق الموازية والتي قدرت بـ 40 مليار دولار. فقامت الحكومة بفتح المجال أمام البنوك العمومية من أجل خوض تجربة بنوك إسلامية، حتى ولو كان هذا التحول جزئيا إلا أنه يفتح آفاقا واعدة من أجل جذب الأموال وتشغيلها في استثمارات مثمرة ومنتجة، ومنح المواطنين خيار التعامل بأدوات الإسلامية أو التقليدية. مثلما صرحت مديرة صندوق النقد الدولي "كريستين لاغارد" أن البنوك الإسلامية هي الأنسب والأكثر ملاءمة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات المبتدئة التي تعتبر محركا للنمو.

يمكن تلخيص نتائج البحث في النقاط التالية:

- يمكن تقسيم الدوافع التي أدت بالحكومة الجزائرية إلى فتح المجال أمام البنوك العمومية الجزائري لتتحول إلى بنوك إسلامية إلى دوافع مباشرة (أو دوافع معلنة) ودوافع غير مباشرة (دوافع غير معلنة)، فالدوافع المباشرة تتمثل في منح المواطن الجزائري خيار التعامل بأدوات الصيرفة الإسلامية أو التقليدية، أما الدافع غير المباشر فيتمثل في محاولة جذب وامتصاص السيولة التي يرفض أصحابها التعامل مع البنوك الربوية من أجل تمويل العجز في الميزانية العمومية، أي أنها تعد ردة فعل لعدم نجاعة السياسات الاقتصادية السابقة التي هدفت إلى استقطاب الأموال المتداولة خارج الإطار

الرسمي، إلا أن سبب ضخامة الأموال المتعامل بها خرج النظام المصرفي لا يرجع فقط إلى عدم الرغبة بالتعامل بمنطق الربا بل يمكن أن تكون بسبب عدم ثقة بعض المواطنين في المنظومة المصرفية نفسها، كما يمكن أن تكون أسباب سيكولوجية وحتى تاريخية؛

– حتى تنجح هذه السياسة (بغض النظر عن أسبابها) لابد من تصميم إطار قانوني خاص بالبنوك الإسلامية، خاصة فيما يخص قانون الضرائب، باعتبار عمليات البنوك الإسلامية مختلفة تماما على عمليات البنوك التقليدية، كما يجب أن تتوافق الخدمات والمنتجات المقدمة للزبائن مع احتياجاتهم ومتطلباتهم؛

– بالرغم من أن تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر تعود إلى بداية التسعينات، إلا أن عددها اليوم لم يتعدى البنكين، لذلك يعتبر قرار فتح المجال أمام البنوك العمومية من أجل التحول إلى بنوك إسلامية قرارا متأخرا.

قائمة المراجع:

Adel immoconseil. (بلا تاريخ). القرض الإسلامي في الجزائر. الجزائر. تاريخ الاسترداد 14 03, 2018

Geneviève Causse-Broquet .(2012) .*Finance islamique* .(الإصدار 2) Paris: RB édition.

Solé.J.(2007) .*Introducing islamic banks into conventional banking systems* .IMF working papers.04 ،(175/07)

المجلس العام للبنوك و المؤسسات المالية الإسلامية. (2007). القانون النموذجي للعمل المصرفي الإسلامي. CIBAFI، 09.

الموقع الإلكتروني لبنك الخليج الجزائر. (2018). بنك الجزائر الخليج. الجزائر: بنك الخليج الجزائر. تم الاسترداد من www.agb.dz

الموقع الإلكتروني للإذاعة الجزائرية. (2017/12/27). المجلس الإسلامي الأعلى يعتبر المعاملات المصرفية الإسلامية "خالية من الربا". الجزائر: الموقع الإلكتروني للإذاعة الجزائرية. تم الاسترداد من www.radioalgerie.dz

بنك البركة. (2016). بيان صحفي. الجزائر: بنك البركة.

خلف. فليح حسن. (2006). البنوك الإسلامية. الأردن: جدار للكتاب العالمي.

الهوامة. محمد علي يوسف يونس. (2017). معالم في طريق تحويل المصارف من النظام التقليدية إلى النظام الإسلامي: الكفايات و المبررات والتحديات. مجلة دراسات و بحوث.

عبد المنعم. هبة. (2016). انعكاسات تنامي صناعة الصيرفة الإسلامية على إدارة السياسة النقدية في الدول العربية. مجلة دراسات اقتصادية، 6.

الخليفي. رياض منصور. (2004). ظاهرة أسلمة البنوك الإسلامية: ضوابط المركزي الكويتي للفروع الإسلامية، إبداع وإنجاز مصرفي غير مسبوق. جريدة القبس الإلكتروني. تم الاسترداد من http://alqabas.com/145404/

ناصر. سليمان. (2002). تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية: مع دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك الإسلامية. الجزائر: جمعية التراث.

ناصر. سليمان. (2002). تطوير صيغ التمويل قصيرة الأجل للبنوك الإسلامية. الجزائر: جمعية التراث.

ناصر. سليمان. (2006). تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر– الواقع و الآفاق. مجلة الباحث. تاريخ الاسترداد 05 04, 2018

الفوزان. عبد العزيز بن فوزان. (بلا تاريخ). عقد الاستصناع و تطبيقاته المعاصرة. الملتقى الفقهي.

بلطاس. عبد القادر. (2009). تداعيات الأزمات المالية العالمية: أزمة Sub-prime. الجزائر: Légende.

الأبجي. كوثر. (2018). الخدمات المصرفية وفق المعايير الشرعية. الاقتصاد الإسلامي(448). تم الاسترداد من http://www.aliqtisadalislami.net

المكاوي. محمد محمود. (2009). البنوك الإسلامية: النشأة، التمويل و التطوير. مصر: المكتبة العصرية.

موقع بنك الموقع الإلكتروني لبنك البركة. (2018). الصيرفة الإسلامية. الجزائر: بنك البركة. تاريخ الاسترداد 05 04, 2018، من albaraka-bank.com

الجريدان. نايف جمعان. (2014). تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية: دراسة نظرية تطبيقية. مجلة الشريعة والقانون و الدراسات الإسلامية (23)، 157.